



تحليل أثر اتجاهات السياسة النقدية على مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2017)

افتخار محمد مناحي الرفيعي*
الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد

المخلص

لقد اتخذ البنك المركزي العراقي ممثلاً بالسلطة النقدية بعد التغيير عام 2003 مجموعة من الإجراءات لتنفيذ سياسته النقدية بما يتفق ومبادئ وأولويات التحول إلى اقتصاد السوق، ولعدم توافر مثل هذه المبادئ والأولويات في الاقتصاد العراقي، فقد أدى ذلك إلى ابتعاد تلك الاتجاهات (الإجراءات) عن تحقيق الأهداف التي تسعى السلطة النقدية لها. ويهدف البحث إلى توضيح اتجاهات وقرارات السلطة النقدية بعد التغيير عام 2003، و تطور مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2017)، فضلاً عن توضيح الآثار التي تحدثها اتجاهات وقرارات السلطة النقدية في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي. ويستند البحث إلى فرضية مفادها أن اتجاهات وقرارات السياسة نقدية لإدارة الاقتصاد العراقي بعد التغيير عام 2003 غير واضحة التأثير في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي، وقد أسّعين بالأسلوب الكمي في التحليل المعتمد على برنامج (Spss No 23)، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إلى أن اتجاهات وقرارات السياسة النقدية ليس لها تأثير معنوي واضح على الموجودات المحلية (DA)، في حين لها تأثير كبير على الموجودات الأجنبية (FA) و الأساس النقدي (MB).

معلومات المقالة

تاريخ البحث

الاستلام: 2020/10/1
تاريخ التعديل: 2020/10/25
قبول النشر: 2020/10/27
متوفر على الأنترنت: 2021/1/23

الكلمات المفتاحية :

النقدية والمركزي
الاتجاهات النقدية
المركزي والاتجاهات
الاتجاهات والميزانية
اتجاهات وقرارات



Analysis of the impact of monetary policy trends on the components of the balance sheet of the Central Bank of Iraq for the period (2003-2017)

Iftikhar Mohammed Mnahi AL-Rufaye*
AL Iraqia University/ Administration & Economic College.

Abstract

The Central Bank of Iraq, represented by the monetary authority after the change in 2003, took a set of measures to implement its monetary policy in line with the principles and priorities of the transition to a market economy, and for the lack of such principles and priorities in the Iraqi economy, This has led these trends (measures) to move away from achieving the goals that the monetary authority seeks. The research aims to clarify the trends and decisions of the monetary authority after the change in 2003. And the evolution of the components of the balance sheet of the Central Bank of Iraq for the period (2004-2017), as well as to clarify the effects that the trends and decisions of the monetary authority have on the components of the balance sheet of the Central Bank of Iraq. The research is based on the hypothesis that the trends and decisions of monetary policy to manage the Iraqi economy after the change in 2003 are unclear, affecting the components of the central bank's balance sheet. The quantitative method was used in the analysis based on the program (Spss No 23). The most important findings are that monetary policy trends and decisions have no significant moral impact on domestic assets (DA), while they have a significant impact on foreign assets (FA) and monetary basis (MB).

Key Words: Monetary and central, Monetary trends, Central trends, Trends and budget, Trends and decisions.

*

Corresponding author : E-mail addresses : iftkhr2011@yahoo.com.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.18081/MJAES/2021-10/262 -274.

المقدمة

منهجية البحث

لغرض التوصل إلى نتائج تخدم أهداف موضوع البحث، وفي ضوء الفرضية، أعتمد المنهج الاستقرائي في التحليل معززاً بالأسلوب الكمي والمتمثل في الانحدار الخطي المتعدد.

هيكلة البحث

للتوصل إلى هدف البحث، قُسم على أربعة محاور، تطرق المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي للبنك المركزي والسياسة النقدية. وكرس الثاني لتوضيح تطور تركيبة الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي من جانبي المطلوبات والموجودات النقدية للمدة (2003-2017)، وأهتم المحور الثالث بتوضيح أثر توجهات السياسة النقدية على الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2017). في حين خصص المحور الرابع إلى قياس و تحليل أثر قرارات و اتجاهات السياسة النقدية في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2017)، وأختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الإطار النظري

البنك المركزي والسياسة النقدية

أولاً: مفهوم البنك المركزي

يُعرف البنك المركزي على أنه مؤسسة نقدية حكومية تسيطر على إدارة النظام النقدي والمصرفي لأي اقتصاد، وتوجيه الائتمان لتعزيز ودعم النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار النقدي عن طريق كميات العملة النقدية المتداولة داخل الاقتصاد بما يتناسب وحاجات النشاط الاقتصادي. (الدليمي: 1990: 275).

وعُرف على أنه مؤسسة نقدية تحتل قمة الجهاز المصرفي، ويقوم بوظيفة الإصدار النقدي والحفاظ على قيمة العملة الوطنية، ومسؤول عن وضع أهداف السياسة النقدية والإجراءات التي تتخذها لتنفيذ تلك الأهداف، ويُراقب الائتمان المصرفي عن طريق تطبيق أدوات السياسة النقدية (الجنابي، 2014: 181).

ويمكن تعريفه وفقاً للأهداف التي نص عليها قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 على أنه مؤسسة نقدية تحتكر عملية اصدار النقود، وتسعى إلى تحقيق والحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وتعزيز والحفاظ على النظام المالي مستقر تنافسي يستند إلى السوق، فضلاً عن تعزيز النمو المستدام والعمالة والرخاء في الاقتصاد العراقي. (البنك المركزي العراقي، 2004: 6) ومن هذا التعريف يمكن التعرف على أهم أهداف البنك المركزي العراقي، أما بالنسبة لأهم وظائفه فكانت تتمثل في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية بما فيها سعر الصرف

كان للبنك المركزي دور فاعل في إدارة الاقتصاد بعد التغيير في عام 2003 عن طريق إدارة السياسة النقدية مستنداً إلى تطبيقات جديدة تعتمد على أولويات التحول من المركزية في الفلسفة والإستراتيجية في إدارة الاقتصاد إلى اللامركزية (آليات اقتصاد السوق)، ولكون التحول غير مدروس ومفاجئ ساهم مساهمة واضحة في تشتيت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطة النقدية لتحقيق أهدافها التي أشار إليها صراحة قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 في عام 2004، مما أدى إلى اضطراب في هذا التطبيق.

مشكلة البحث:

تتمحور في أن عدم وضوح المنهج الاقتصادي المتبع للاقتصاد الجديد، فضلاً عن قصور البيئة التشريعية والقوانين الاقتصادية المتعلقة بالعملية الاقتصادية جعل اتجاهات وقرارات السلطة النقدية باتباعها سياسة نقدية تعتمد على آليات اقتصاد السوق غير واضحة التأثير في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي.

فرضية البحث

يفترض البحث أن اتجاهات وقرارات السياسة النقدية في إدارة الاقتصاد العراقي بعد التغيير عام 2003 تأثرها في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي غير واضح.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في:

- ✓ توضيح اتجاهات وقرارات السلطة النقدية بعد التغيير عام 2003.
- ✓ تطور مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2017).
- ✓ توضيح الآثار التي تحدثها اتجاهات وقرارات السلطة النقدية في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في أن مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي والمتمثلة بالموجودات المحلية والأجنبية والأساس النقدي (القاعدة النقدي) تتأثر في اتجاهات وقرارات السلطة النقدية.

2. السياسة النقدية التوسعية

يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة نقدية توسعية في حالة كون الاقتصاد يعاني من الركود الاقتصادي، وتتمثل تلك السياسة بخفض سعر فائدة البنك (سعر السياسة)، وفي ضوء ذلك تنخفض أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة بهدف تشجيع الاستثمار، و/ أو خفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع لدى المصارف التجارية، لزيادة قدرتها على منح القروض و/ أو دخول البنك المركزي مشترياً للأوراق المالية، وذلك لضخ أو لزيادة مقدار عرض النقود في الاقتصاد بما يتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، و/ أو خفض سعر إعادة الخصم على الأوراق التجارية المقدمة من قبل المصارف لغرض الحصول على التسهيلات النقدية، والذي بدوره يؤدي إلى قيام المصارف التجارية بخفض سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة إلى الأفراد والمؤسسات، فيترتب على ذلك تشجيع الاستثمار وزيادة عرض النقود بما يتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي وتقليص معدلات البطالة.

3. السياسة النقدية المختلطة

تلجأ البنوك المركزية لهذا النوع من السياسة النقدية بشكل خاص في الاقتصادات النامية التي تعتمد على الزراعة الموسمية وتصدير المواد الأولية. ففي مرحلة بدء الزراعة يتبع البنك المركزي الإجراءات التي تهدف إلى زيادة كمية وسائل الدفع (عرض النقود)، وفي مرحلة تسويق المنتج الزراعي فإن البنك المركزي يتبع إجراءات من شأنها تقليص مقدار عرض النقود بما يتوافق والزيادة الحاصلة الناتج المحلي الإجمالي.

تطور تركيبة الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي من جانبي المطلوبات والموجودات النقدية للفترة (2003-2017)

تعكس الميزانية العمومية للبنك المركزي في أي اقتصاد عمليات البنك المركزي النقدية والمالية كمّاً ونوعاً واتجاهاً. وسوف يقتصر كلامنا على حركة الموجودات المحلية والأجنبية من جانب الموجودات والأساس النقدي (القاعدة النقدية) من جانب المطلوبات، والذي تتكون من العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي مضافاً إليها الاحتياطيات النقدية للمصارف لدى البنك المركزي من جانب الاستخدامات، أما من جانب المصادر فإنها تتكون من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي. ويمكن توضيح حركتها وكالاتي :

أولاً: الموجودات المحلية

يتضح من الجدول (1) أن الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي عام 2003 بلغت 3988 مليار دينار عراقي.

وعلى وفق ما ورد في (أ) من الفقرة (1) المادة (4) من قانونه رقم (56) (البنك المركزي العراقي، 2004: 6). وعليه يمكن التعرف على مفهوم السياسة النقدية.

ثانياً: مفهوم السياسة النقدية

لقد طرأ على مفهوم السياسة النقدية العديد من التطورات سواء من حيث الوظائف أم الأهداف نتيجة لتطور النظريات النقدية، فُعرفت على أنها مجموعة من الإجراءات التي تستعين بها السلطة النقدية لرقابة تطور عرض النقود وتحقيق أهداف اقتصادية معينة، ويطلق على هذا التعريف بالمفهوم الضيق للسياسة النقدية.

وقد أخذت تعريف أوسع يتمثل في الإجراءات النقدية والمصرفية كافة التي تهدف إلى مراقبة كمية عرض النقود المتاحة في الاقتصاد (الدعمي، 2014: 25). ومن التعريفين السابقين يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها الاستراتيجية المثلى التي تتبعها السلطة النقدية لغرض المساهمة الفاعلة في تحقيق النمو المتوازن عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالقدر الذي يُضمن الوصول إلى حالة الاستقرار النسبي في الأسعار.

ثالثاً: اتجاهات السياسة النقدية

تكون اتجاهات السياسة النقدية مرهونة بنوع المشكلة الاقتصادية التي تعرض أم يتعرض لها الاقتصاد. أي بلد، فقد يكون التوجه نحو الانكماش أم التوسع في محاولة منها لعلاج تلك المشكلة، وتتمثل هذه الاتجاهات بالآتي: (علي و محمد، 2019: 36-37).

1. السياسة النقدية الانكماشية

عندما يعاني أي اقتصاد من مشكلة الضغوط التضخمية، أي بمعنى آخر أن مقدار عرض النقود المتاحة في الاقتصاد تفوق كمية السلع والخدمات المنتجة، فالأمر يتطلب معالجة هذه المشكلة من قبل البنك المركزي عن طريق لجوئه إلى اتباع سياسة نقدية انكماشية تتمثل في تقليص الانفاق والائتمان كأن يكون قيامه ببيع الأسهم والسندات للجمهور و/ أو زيادة نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي على إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية و/ أو رفع سعر إعادة الخصم على الأوراق المالية والتجارية المقدمة من قبل المصارف التجارية لغرض الحصول على التسهيلات الاقراضية، كُل هذه الإجراءات يترتب عليها سحب جزء من السيولة النقدية (عرض النقود) في الاقتصاد بالمستوى الذي يتفق وكمية السلع والخدمات المنتجة، وبهذا تتمكن السلطة النقدية من معالجة الضغوط التضخمية.

ثانياً: الموجودات الأجنبية (حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي) :

ونلاحظ من الجدول (1) أن الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي أخذت بالزيادة حتى عام 2013، فقد بلغت 90679 مليار دينار عراقي بعد أن كانت عام 2003 ما يُقارب 42 مليار دينار عراقي، ولم تستمر بالزيادة ولكن أخذت بالانخفاض حتى عام 2016، فقد بلغت 52618 مليار دينار عراقي، ثم عاودت إلى الارتفاع عام 2017 وبلغت 57326 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير 8,9% ، أي ازدادت حقوق البنك المركزي العراقي على العالم الخارجي عام 2017.

وقد استمرت بالارتفاع حتى عام 2006، فقد بلغت 5394 مليار دينار عراقي نتيجة لزيادة القروض والسلف الممنوحة للدوائر الحكومية التي بلغت 4675 مليار دينار عراقي في حين انخفضت قيمة السندات والحوالات الحكومية إلى 719 مليار دينار عراقي في العام نفسه بعد أن كانت 3079 مليار دينار عراقي عام 2003. وقد استمرت الموجودات المحلية بالانخفاض حتى عام 2014 وبلغت 2456 مليار دينار عراقي، وذلك نتيجة لانخفاض قيمة السندات والحوالات الحكومية إلى الصفر مقابل زيادة القروض والسلف الممنوحة للدوائر الحكومية، فقد بلغت 2456 مليار دينار عراقي، ثم أخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى 19334 مليار دينار عراقي عام 2017.

جدول (1) الموجودات الداخلية والأجنبية في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للفترة (2003-2017)

السنة	القروض والسلف للدوائر الحكومية (مليار دينار)	السندات و الحوالات الحكومية (مليار دينار)	الموجودات المحلية لدى البنك المركزي (مليار دينار)	معدل التغير	الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دينار)	معدل التغير
(1)	(2)	(1+2)	(3)	(4)	(5)	(6)
2003	909	3079	3988	-	42	-
2004	1458	3235	4693	17.7	13652	32404.8
2005	1821	3235	5056	7.7	19901	45.8
2006	4675	719	5394	6.7	26346	32.4
2007	3956	719	4675	(13.3)	38217	45.1
2008	3236	719	3956	(15.4)	58841	54.0
2009	3236	719	3956	0	51873	(11.8)
2010	3236	719	3956	0	59252	14.2
2011	3236	319	3555	(10.1)	71411	20.5
2012	3156	0	3156	(11.2)	82001	14.8
2013	2756	0	2756	(12.7)	90648	10.5
2014	2456	0	2456	(10.9)	77363	14.7
2015	2356	6225	8581	249.4	63506	(17.9)
2016	2356	17179	19534	127.6	52618	(17.1)

2017 2156 17179 19334 (1.0) 57326 8.9

المصدر: بيانات العمود (1 و2 و3 و5) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2003-2017)

- بيانات العمود (4 و6) احتسبت من قبل الباحثة.
- الارقام بين قوسين () تعني الاشارة سالبة.

ثالثاً: الأساس النقدي (القاعدة النقدية)

عاود معدل التغير إلى الارتفاع عام 2010 مقارنة بعام 2009 وبلغ 18.9%، ثم انخفض للعامين 2011 و2012 وعاود إلى الارتفاع عام 2013 مقارنة بعام 2012 وبلغ 15.6%، وذلك بسبب زيادة صافي الموجودات الأجنبية فقد بلغت 88611 مليار دينار عراقي بعد أن كانت 79968 مليار دينار عراقي عام 2012 وانخفاض صافي الموجودات المحلية. وفي عام 2014 انخفض الأساس النقدي وبلغ 66231 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير (-9.6%) وذلك بسبب انخفاض صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي إلى 75446 مليار دينار عراقي مقابل زيادة صافي الموجودات المحلية، حيث بلغت (- 9215) في العام نفسه بعد أن كانت (- 15352) عام 2013.

1. من جانب المصادر : يتضح من الجدول (2) ان الأساس النقدي لدى البنك المركزي العراقي أخذ بالتزايد حتى عام 2013 فقد بلغ 73259 مليار دينار عراقي بعد أن كان قد بلغ 5666 مليار دينار عراقي عام 2003، وبمعدلات تغير متفاوتة فقد حقق أعلى معدل تغير عام 2007 مقارنة بعام 2006 بلغ 64.4%، في حين انخفض معدل النمو للأساس النقدي عام 2009 مقارنة بعام 2008 حيث بلغ 5.6% وقد

جدول (2) الأساس النقدي في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003- 2017)

السنة	مصادر الأساس النقدي (القاعدة النقدية)				الأساس النقدي (مليار دينار)	معدل التغير %	استخدامات الأساس النقدي (القاعدة النقدية)		
	صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي (دينار)	معدل التغير %	صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي (مليار دينار)	معدل التغير %			العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي (مليار دينار)	معدل التغير %	احتياطيات البنك (مليار دينار)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(1+3) =	(6)	(7)	(8)	(9)
2003	184	-	5482	-	5666	-	4630	-	1036
2004	1477	702.7	10742	95.9	12219	71.9	7163	54.7	5056
2005	(3571)	(341.8)	17366	61.7	13795	12.9	9113	27.2	4682
2006	(8196)	129.5	25716	48.1	17520	27.0	10968	20.4	6552
2007	(9409)	14.8	38217	48.6	28808	64.4	14232	29.8	14576

2008	(15982)	69.9	58841	54.0	42859	48.8	18493	29.9	24366	67.2
2009	(4522)	71.7	49792	(15.4)	45270	5.6	21776	17.8	23494	30.6
2010	(3398)	(24.9)	57208	14.9	53810	18.9	24342	11.8	29468	25.4
2011	(10681)	214.3	69379	21.3	58698	9.1	28287	16.2	30411	3.2
2012	(16577)	55.2	79968	15.3	63391	8.0	30594	8.2	32797	7.8
2013	(15352)	(7.4)	88611	10.8	73259	15.6	34995	14.4	38246	16.6
2014	(9215)	(40.0)	75446	(14.9)	66231	(9.6)	36072	3.0	30159	(21.1)
2015	(5618)	(39.0)	63506	(15.8)	57888	(12.6)	34855	(3.4)	23033	(23.6)
2016	9973	(277.5)	52618	(17.1)	62591	8.1	42075	20.7	20516	(10.9)
2017	3180	68.1	57326	8.9	60506	(3.3)	40343	(4.1)	20163	(1.7)

المصدر: - بيانات العمود (1 و 3 و 5 و 7 و 9) البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، للأعوام (2003-2017)

- بيانات العمود (2 و 4 و 6 و 8 و 10) احتسبت من قبل الباحثة.
- الارقام بين قوسين () تعني الاشارة سالبة.
- 2. من جانب الاستخدامات: يمكن تحليل تطور الأساس النقدي
- من جانب الاستخدامات وبالاتماد على الجدول (2)،
- وكالاتي :

تتألف استخدامات الأساس النقدي (القاعدة النقدية) من العملة في التداول (خارج الجهاز المصرفي) و احتياطات المصارف التجارية لدى البنك المركزي. ففي عام 2003 بلغت العملة في التداول 4630 مليار دينار عراقي، أما احتياطات المصارف فقد بلغت 1036 مليار دينار عراقي، وقد سجل كل منهما ارتفاعاً في عام 2004 فبلغت العملة في التداول 7163 مليار دينار عراقي واحتياطات المصارف التجارية 5056 مليار دينار عراقي، مما ترتب على ذلك زيادة مقدار الأساس النقدي إلى 12219 مليار دينار عراقي. واستمر بالارتفاع حتى عام 2013، فقد سجلا ما مقداره 34995 مليار دينار عراقي و 38246 مليار دينار عراقي على التوالي، وبمعدل تغير بلغ 14.4% و 16.6% على

وأستمر الأساس النقدي بالانخفاض حتى عام 2015، ثم عاود إلى الارتفاع عام 2016 وبلغ 62591 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير 8.1% مقارنة مع عام 2015، وذلك بسبب زيادة صافي الموجودات المحلية على حساب انخفاض صافي الموجودات الأجنبية، فقد بلغ مقدار كل منهما 9973 مليار دينار عراقي و 52618 مليار دينار عراقي على التوالي للعام ذاته. ثم انخفض عام 2017 وبلغ 60506 مليار دينار عراقي نتيجة لزيادة صافي الموجودات الأجنبية مقابل انخفاض صافي الموجودات المحلية، والذي بلغ مقدارهما 57326 مليار دينار عراقي و 3180 مليار دينار عراقي على التوالي للعام ذاته.

واحد دولار أمريكي، وهذا يدل على انخفاض قيمة الدينار العراقي بسبب ما تعرض له الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 من حروب وفرض الحصار الاقتصادي، فضلاً عن تعرضه إلى الاحتلال الأمريكي في أوائل عام 2003 وما خلف من تدمير للبنية التحتية و الانفلات الأمني وعمليات السلب والنهب للمؤسسات العامة بالإضافة إلى عملية استبدال العملة بتاريخ 15 تشرين الثاني من عام 2003، ولكون العملة الوطنية تشكل النسبة الأكبر من عرض النقود، ولخشية أصحاب رؤوس الأموال من مراجعة مراكز التبدل ولتفادي كلفة الاستبدال والتعرض إلى المخاطر الأمنية مما شكل كلفة إضافية على العملة القديمة ولحساب الدولار الأمريكي بسبب زيادة الطلب عليه. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004: 13)

أما في عام 2004 فقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي تحسناً كما يتضح من الجدول (3)، إذ بلغ 1453 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي وبمعدل تغير (- 23.3%) مقارنة بالعام 2003، وذلك بسبب دخول العملة الجديدة إلى التداول وما لاقته من قبول عام لتوافر شروط الأمان فيها وصعوبة تزيفها و تزويرها والتلاعب بحقوق حائزها، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الطلب عليها بصفتها خزين جيد للقيمة، فضلاً عن مباشرة البنك المركزي بتنظيم سوق لما يسمى بمزاد العملة (نافذة العملة) الأجنبية بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي وبما يحقق التوازن بين عوامل العرض والطلب على الدولار الأمريكي، والذي وسع من منافذ عرض الدولار الأمريكي ومن ثم تحسين قيمة الدينار العراقي، علماً أن الطلب على الدولار لم يكن في حقيقة الأمر طلباً لأغراض تنموية وإنما لتلبية طلبات عملاء المصارف التجارية لأسباب تتعلق بظروف بيئة الاستثمار في الاقتصاد العراقي المرتبطة بالظرف الراهن ذلك العام. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004: 12-13)

التوالي للعام ذاته، وقد انعكس هذا الارتفاع على الأساس النقدي فأرتفع هو الآخر، حيث بلغ مقداره 73259 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير 15.6% بعد أن كان معدل التغير 8% عام 2012.

ولم يستمر هذا الارتفاع في كل من مقدار العملة في التداول واحتياطيات المصارف التجارية لدى البنك المركزي وإنما أخذ بالانخفاض، فقد بلغ 34855 مليار دينار عراقي و 23033 مليار دينار عراقي على التوالي عام 2015 وبمعدل تغير (3.4%) و (23.6%) على التوالي، مما ترتب عليه انخفاض في مقدار الأساس النقدي للبنك المركزي، حيث بلغ 57888 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير بلغ (- 12.6%). وفي عام 2016، نلاحظ أن مقدار العملة في التداول قد استمر بالارتفاع حيث بلغ معدل التغير فيه مقارنة مع العام الذي يسبقه (20.7%)، أما احتياطيات المصارف التجارية لدى البنك المركزي فقد انخفضت ولكن بمعدل تغير أقل مما هو عليه في العام الذي يسبقه، حيث بلغ (- 10.9%)، الأمر الذي انعكس على زيادة الأساس النقدي للبنك المركزي فقد بلغ 62591 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير (8.1%). وقد سجل مقدار الأساس النقدي انخفاضاً عام 2017 بمعدل نمو (- 3.3%) مقارنة بنظيره في العام 2016 ليصل 60506 مليار دينار عراقي، بسبب انخفاض معدل تغير العملة في التداول إلى (- 4.1%) و كذلك انخفاض معدل تغير احتياطيات المصارف التجارية إلى (- 1.7%) قياساً بنظيره في العام الذي يسبقه.

أثر توجهات السياسة النقدية في الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2017).

أولاً: سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي للمدة (2003-2017)

يتضح من الجدول (3) أن معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي عام 2003 بلغ 1896 دينار عراقي لكل

جدول (3) سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي وسعر السياسة في العراق للمدة (2003-2018)

السنة	سعر الصرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي (1)	معدل التغير % (2)	سعر السياسة الفائدة (3)	معدل التغير % (4)
2003	1896	-	6.35	-
2004	1453	(23.3%)	6.0	(5.51)
2005	1469	1.1%	7.0	16.66
2006	1467	(0.13%)	16.0	128.57

2007	1255	(%14.4)	20.0	25.0
2008	1193	(%4.9)	16.75	(16.25)
2009	1170	(%1.9)	8.83	(47.28)
2010	1170	0	6.25	(29.22)
2011	1170	0	6.0	(4.0)
2012	1166	(%0.3)	6.0	0
2013	1166	0	6.0	0
2014	1188	%1.8	6.0	0
2015	1190	%0.16	6.0	0
2016	1190	0	4.33	(27.83)
2017	1190	0	4.0	(7.62)

المصدر: - بيانات العمود (1 و 3) البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية، للأعوام (2003-2017)

- بيانات العمود (3 و 4) احتسبت من قبل الباحثة.

- الارقام بين قوسين () تعني الاشارة سالبة.

لكل واحد دولار امريكي عام 2005، وبمعدل تغير (-0.13%) مقارنة بسعره في العام السابق. وقد استمر هذا التحسن في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي حتى عام 2008، فقد بلغ 1193 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي بعد ان كان 1467 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي عام 2006. وذلك بسبب الاستقرار في الوضع الأمني، فضلاً عن أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تهدف إلى تقوية ودعم قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي وخفض معدلات التضخم ودفع عملية التنمية إلى الأمام. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2008: 61). كما نلاحظ من الجدول أن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي حافظ على استقراره عند سعر 1170 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي منذ بداية عام 2009 وحتى عام 2011. وذلك لطبيعة السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة في استخدام سعر الصرف كأداة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي. و نلاحظ تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، حيث بلغ 1166 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي عام 2012 بعد أن كان 1170 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي عام 2011، وقد حافظ البنك المركزي خلال عام 2013 على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وقد بلغ 1166 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي عن طريق التدخل اليومي في سوق الصرف ومواجهة أية كميات تتطلبها السوق والمشتقة من احتياجات تمويل تجارة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.

ونلاحظ من الجدول (3) أيضاً أن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي عام 2005 عاود إلى الانخفاض، وقد بلغ 1469 دينار عراقي لكل واحد دولار أمريكي وبمعدل تغير 1.1% مقارنة بنظيره في العام السابق. ويعود ذلك لأسباب كثيرة منها قيام البنك المركزي العراقي ببيع مبالغ على شكل نسب من الكميات المطلوبة في النافذة مع تشديد الرقابة على المصارف الخاصة بعدم ترويج طلبات دوائر الدولة من الدولار الأمريكي وتوجيهها إلى وزارة المالية واقتصار الطلبات على العملاء فقط، لكون الهدف الأساس من النافذة يتمثل في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، وهذا الأمر أدى إلى انتشار إشاعة بين المصارف والمتعاملين معها أن البنك المركزي ليس لديه القدرة على تلبية طلباتهم كافة من النافذة، فضلاً عن عدم قيام وزارة التجارة بتجهيز وكلاء البطاقة التموينية بالمواد التموينية كافة لعدة أشهر، فترتب على ذلك ارتفاع اسعار مواد البطاقة التموينية في السوق المحلية وازدياد عمليات الاستيراد لها، مما أدى إلى زيادة الطلب على الدولار الأمريكي ومن ثم ارتفاع سعره مقابل انخفاض قيمة الدينار العراقي. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2005: 10)

ويتضح أيضاً في عام 2006 شهد سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي تحسناً طفيفاً وبلغ 1467 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي بعد أن كان 1469 دينار عراقي

الذي لا يُشجع على الادخار، ولا يتناسب مع ما يتعرض إليه الجهاز المصرفي من خسائر نسبية أو فقدان لفرص ربح ناتجة عن التضخم جراء تأكل القيمة المتوقعة للقروض الممنوحة في ظل أسعار فائدة منخفضة. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004: 15)

وفي عام 2004 وبناءً على متطلبات تحقيق التوافق والانسجام ما بين السياسة النقدية بعد عام 2003 والتوجه نحو اقتصاد السوق لتحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب على النقود، فضلاً عن أن سعر فائدة البنك (سعر السياسة) يُعد جزءاً من السياسة السعرية، فقد قرر البنك المركزي العراقي التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والأوراق التجارية والمالية كافة اعتباراً من شهر آذار 2004، وهذا يُعد تحولاً جذرياً في العمل المصرفي في الاقتصاد العراقي للانتقال نحو تعزيز دور الإشارات السعرية لمعدلات الفائدة ومن قواعد السوق للوصول إلى السعر التوازني الذي يقلص الهوة بين أسعار الفائدة المدفوعة والمقبوضة، والذي يُعد الوسيلة المثلى لتحقيق كفاءة عملية الوساطة المالية وزيادة المنافسة داخل النظام المصرفي. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004: 15)

وقد أعلن البنك المركزي العراقي عام 2004 أن سعر فائدة البنك (سعر السياسة) 6% سنوياً وأن يُقدم تسهيلات مصرفية للمصارف تتمثل بالائتمان الأولي والثانوي والملجأ الأخير للإقراض بسعر فائدة يمثل سعر البنك + نقطتان و+ ثلاث نقاط و+ ثلاث نقاط ونصف على التوالي. ويكون سعر البنك (السياسة) قابل للتغيير عندما يرى البنك المركزي ضرورة لذلك وعلى وفق متطلبات رسم وتنفيذ السياسة النقدية. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2004: 8)

ويتضح من الجدول (3) أيضاً في عام 2005 ارتفاع سعر فائدة البنك إلى 7% أي بمعدل نمو سنوياً بلغ 16.7% مقارنة بنظيره عام 2004. وذلك استناداً إلى موافقة مجلس إدارة البنك المركزي، وتبعاً لذلك ارتفعت أسعار الفائدة على تسهيلات الاقراض المتمثلة بالائتمان الأولي والثانوي والملجأ الأخير) بنسبة 1%. ومعنى ذلك أن السياسة النقدية المتبعة خلال عام 2005 كانت انكماشية بهدف خفض معدلات التضخم التي كانت تسيطر على الاقتصاد العراقي. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004: 14)، وكنتيجه لهذه السياسة فقد حافظت الديون الحكومية والمتمثلة في السندات والحوالات الحكومية على مقدارها طيلة العام والذي حصل حدوث تغيير نحو الزيادة في القروض والسلف الممنوحة إلى الدوائر الحكومية، وبلغت 1821 مليار دينار عراقي بعد أن كانت 909 مليار دينار عراقي عام 2003. وهذا يدل على حدوث نمو أو تغيير في الموجودات المحلية بنسبة 7.7%. أما الموجودات الأجنبية فقد ازدادت هي

ونلاحظ في عام 2014 اتجه سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي نحو الانخفاض، فقد بلغ 1188 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي وبمعدل تغير 1.8% مقارنة بنظيره للعامين 2012 و 2013، والذي استقر عند سعر 1166 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي. وسبب ذلك يعود إلى انخفاض مبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية بمقدار (10.29) مليار دولار أمريكي. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2015: 39) و الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية العراقية بسبب انخفاض أسعار النفط عالمياً، فضلاً عن تعرض العراق إلى الاحتلال لبعض اراضيه من قبل العصابات الارهابية (داعش) وسيطرتها على موجودات المصارف في تلك المناطق بما فيها البنك المركزي فرع الموصل.

وفي عام 2015 نلاحظ أن سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي استمر بالانخفاض حتى بلغ 1190 دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي نتيجة لتداعيات الأزمة المزدوجة الذي تعرض لها الاقتصاد العراقي عام 2014. وقد حافظ على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على قيمته حتى عام 2017. وذلك لوضع البنك المركزي عدد من المعايير الأساسية في تنفيذ عمليات بيع الدولار الأمريكي للمصارف التجارية وشركات الصرافة والتحويل المالي ومنها مدى التزامهم بمتطلبات الامتثال الدولية وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب عن طريق نتائج تقييم البنك المركزي لأداء مسؤولي الامتثال و وحدات الإبلاغ وإدارة المخاطر، فضلاً عن التزام المصارف وشركات التحويل المالي بتقديم الكشوفات المالية التفصيلية الخاصة بمتطلبات الإفصاح المالي عن كل ما تتضمنه عمليات الشراء للدولار الأمريكي من نافذة العملة في البنك المركزي لغرض إرسالها إلى كل من الهيئة العامة للضرائب والجمارك في الوقت المحدد. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2017: 25)

ثانياً: سعر فائدة البنك (سعر السياسة) للعدة (2003- 2017)

لقد كانت السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي خلال عام 2002 سياسة انكماشية وقليلة المرونة، ويتضح ذلك من اتساع الهوة بين الفائدة المدفوعة والفائدة المقبوضة التي بلغت بحدود (10- 18%) على التوالي، الأمر الذي عمق من صفة اللا استقرار والركود لكون هيكل أسعار الفائدة غير واقعي. (التقرير الاقتصادي السنوي، 2003 ومطلع 2004: 15)

أما في عام 2003 والذي اتجهت فيه معدلات التضخم إلى الارتفاع وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، اعتمدت السلطة النقدية هيكلاً انكماشياً لأسعار الفائدة بعد إلغاء الهامش السلبي للمرونة

وبمعدل نمو 54% مقارنة مع نظيره في العام الذي يسبقه، والسبب الاساس يعود إلى الارتفاع الحاصل في أسعار النفط عالمياً وما ترتب عليه من زيادة في الإيرادات النفطية المقومة بالدولار الأمريكي.

وقد استمر البنك المركزي في خفض سعر فائدة البنك عام 2009 حتى بلغ 8.8% سنوياً وبمعدل نمو (- 47.3%) مقارنة نظيره في العام الذي يسبقه. وهذا يدل على أن توجهات السياسة النقدية كانت توسعية تهدف إلى تحفيز النشاط الائتماني والاستثماري استناداً لقواعد الاستقرار الاقتصادي وآلياته التي تعتمد عليها السلطة النقدية. ورغم أن البنك المركزي كان توجهه نحو اتباع سياسة نقدية توسعية إلا أن الموجودات المحلية لديه حافظت على ما كانت عليه للأعوام 2007 و 2008. أما الموجودات الأجنبية فقد انخفضت بمعدل (- 11.8%) مقارنة بنظيرتها في العام الذي يسبقه والسبب في ذلك يعود إلى الانخفاض الكبير في العائدات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط عالمياً خلال العام على أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008.

ويتضح من الجدول أن سعر فائدة البنك عام 2010 أنخفض إلى 6.3% سنوياً، وقد استقر على 6% سنوياً حتى عام 2015، وهذا يفسر استمرار السلطة النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية حرصاً منها على تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي وبلوغ أهداف التنمية الاقتصادية. فآثر هذه السياسة على الموجودات المحلية لدى البنك المركزي كان مستقر كما هو الحال في عام 2009، لكن الموجودات الأجنبية سجلت ارتفاعاً بمعدل تغير بلغ 14.2% مقارنة بالعام الذي يسبقه. وقد بلغت 59252 مليار دينار عراقي وذلك بسبب زيادة الإيرادات النفطية، وقد حقق هذا الارتفاع فائضاً في ميزان المدفوعات، وبوشر بإطلاق خطة التنمية الوطنية (2010- 2014)، والتي من أهم أهدافها زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (9.38%) كمعدل نمو سنوي وتوليد فرص عمل تتراوح ما بين (3- 4.5) مليون فرصة عمل، استناداً إلى التناسب بين كثافة رأس المال والعمل. (التقرير الاقتصادي السنوي: 2015، ص6)

وفي الأعوام (2011- 2014) أخذت الموجودات المحلية بالانخفاض على الرغم من أن السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي كانت توسعية، أما الموجودات الأجنبية فأخذت في الارتفاع حتى عام 2013 حيث بلغت 90648 مليار دينار عراقي لكنها انخفضت في عام 2014 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي انعكس في زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم حدوث فائض في ميزان المدفوعات ولم يستمر الوضع حتى حدث انخفاض حاد ومفاجئ في أسعار النفط عالمياً وشملت الاقتصاد العراقي لكونه يعتمد على الإيرادات النفطية تقريباً بنسبة 95% من الناتج المحلي الإجمالي، ورافق ذلك سيطرة

الأخرى وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط عالمياً والذي انعكس بدوره على حصيلة الإيرادات النفطية.

كما نلاحظ أن سعر فائدة البنك (سعر السياسة) قد ارتفع عام 2006 إلى 16% بعد أن كان 7% العام الذي يسبقه وبمعدل نمو بلغ 128.6% مقارنة مع نظيره عام 2005. ويعود سبب ذلك الارتفاع إلى توجه السلطة النقدية نحو اتباع سياسة انكماشية لغرض كبح الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي. واستمر البنك المركزي العراقي بالتوجه نحو اتباع سياسة نقدية انكماشية ترتب عليها انخفاض في الديون الحكومية المتمثلة بالسندات والحوالات الحكومية إلى 719 مليار دينار عراقي عام 2006 بعد أن سجلت 3235 مليار دينار عراقي عام 2005، في حين ارتفع مقدار القروض والسلف الممنوحة للدوائر الحكومية فبلغت 4675 مليار دينار عراقي بعد أن كانت 1821 مليار دينار عراقي العام الذي يسبقه، وفي الوقت نفسه زادت الموجودات الأجنبية إلى 26346 مليار دينار عراقي بعد أن كانت 19901 مليار دينار عراقي نتيجة زيادات الإيرادات النفطية المتولد عن ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

وقد استمرت السلطة النقدية برفع سعر فائدة البنك (سعر السياسة) حتى بلغ 20% سنوياً عام 2007 وبمعدل نمو بلغ 25% مقارنة بنظيره عام 2006، وتبعاً لذلك ارتفعت أسعار الفائدة للتسهيلات الإقراض والإيداع التي يقدمها البنك المركزي للمصارف. وهذا يفسر استمرار البنك المركزي على اتباع سياسة انكماشية الغرض منها تخفيض معدلات التضخم والمحافظة عليها ثابتة وتحقيق الاستقرار النقدي. وقد انعكس أثر هذه السياسة على الموجودات المحلية فانخفضت إلى 4675 مليار دينار عراقي وهذا ناتج عن الانخفاض الذي حصل في القروض الممنوحة للدوائر الحكومية إلى 3956 مليار دينار عراقي لكن السندات والحوالات الحكومية حافظت على مقدارها طيلة العام، في حين ارتفع مقدار الموجودات الأجنبية.

وفي عام 2008 حاول البنك المركزي التخفيف من حدة سياسته الانكماشية التي يتبعها للتنسيق مع السياسة المالية لتنفيذ مشروع إعادة أعمار الاقتصاد العراقي، فخفض سعر فائدة البنك إلى 16.75% سنوياً وبمعدل نمو (- 16.3%) مقارنة بنظيره عام 2007 وفقاً للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي، والذي تمثل سياسة توسعية بهدف تشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي وخفض معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي. لكن رغم اتباع البنك المركزي لهذه السياسة إلا أن الموجودات المحلية بقيت ثابتة وبلغت 3956 مليار دينار عراقي وذلك لثبات مقدار السندات والحوالات الحكومية والقروض والسلف الممنوحة للدوائر الحكومية، وبالمقابل زادت الموجودات الأجنبية حتى بلغت 58841 مليار دينار عراقي

وتعرف المتغيرات التي تم استخدامها في الصيغة التطبيقية للدالة بالآتي:-

أ. المتغيرات التابعة: وتمثل مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، وهي:

Y_1 : الموجودات المحلية (Domestic Assets).

Y_2 : الموجودات الأجنبية (Foreign Assets).

Y_3 : الأساس النقدي (القاعدة النقدية) (Monetary Base).

ب. المتغيرات المستقلة: وتمثل اتجاهات (قرارات) السياسة النقدية:-

X_1 : سعر الصرف (Exchange Rate).

X_2 : سعر البنك (سعر السياسة) (Policy Rate).

ثانياً: تقدير وتحليل العلاقة الدالية بين قرارات (مؤشرات) السياسة النقدية ومكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2017).

يتضح من الجدول (1) ان النتائج التقديرية للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتعلقة في سعر الصرف (ER)، سعر البنك (سعر السياسة) (PR) والمتغير التابع المتمثل بالموجودات المحلية (DA) تُشير الى ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.116) اي ان (11.6%) من التغيرات في المتغير التابع (الموجودات المحلية) ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغيرين المستقلين (سعر الصرف، سعر البنك) و(88.4%) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج، وهذا يعكس درجة توصيف ضعيفة جداً للانموذج الخطي. أما عن طبيعة علاقة المتغيرين المستقلين بالمتغير التابع ومدى تأثيرهما المعنوي، فيتضح من نتائج التقدير للمعلمتين أن طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقلين (ER, PR) والمتغير التابع (DA) علاقة عكسية، وتعني ان زيادة (سعر الصرف ER) و (سعر البنك PR) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الموجودات المحلية (DA) بمقدار (4.001)، (331.973) وحدة على التوالي. أما عن تأثيرها المعنوي فقد اظهر اختبار (t) لكل من (ER) و (PR) انه غير معنوي عند مستوى (5%)، إذ كانت القيمة المحتسبة لكل منهما والبالغة (0.547)، (-1.102) على التوالي وهي أقل من القيمة الاحتمالية ($\text{sig}=0.478^b$)، وهذا دليل واضح على أن كل من سعر الصرف، سعر البنك (سعر السياسة) ليس لهما تأثير معنوي واضح على الموجودات المحلية (DA).

العصابات الارهابية على بعض الاراضي العراقية فترتب عليها انخفاض في الموجودات الأجنبية عام 2014 إلى 77363 مليار دينار عراقي. وفي عام 2016 انخفض سعر فائدة البنك المركزي إلى 4.3% سنوياً أي بمعدل تغير (-27.8%) مقارنة بنظيره للأعوام (2011-2015). وذلك عملاً من البنك المركزي وانسجاماً مع توجهات السياسة النقدية ومرونتها العالية المعتمدة في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية. ومع استمرار السياسة النقدية التوسعية المتبعة هذا العام فإن الموجودات المحلية أخذت بالزيادة وذلك نتيجة لزيادة الديون الحكومية والمتمثلة في السندات والحوالات الحكومية والتي بلغت 17179 مليار دينار عراقي بعد أن كانت 6225 مليار دينار عراقي عام 2015، أما الموجودات الأجنبية فقد انخفضت إلى 52618 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير (-17.1%).

وقد واصل البنك المركزي سياسته التوسعية حتى عام 2017 وقد خفض سعر فائدة البنك إلى 4% سنوياً بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وتشجيع وتحفيز النمو الاقتصادي مع المحافظة على معدلات تضخم منخفضة. ومع استمرار السياسة التوسعية للبنك المركزي إلا أن الذي حدث انخفاض في الموجودات المحلية ناتج عن انخفاض مقدار القروض والسلف الممنوحة للدوائر الحكومية، وحافظت السندات والحوالات الحكومية على مقدارها كما كانت في العام الذي يسبقه، في حين ازدادت الموجودات الأجنبية فقد بلغت 57326 مليار دينار عراقي وبمعدل تغير (8.9%) مقارنة بالعام 2016.

قياس و تحليل أثر قرارات و اتجاهات السياسة النقدية في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2017)

أولاً: توصيف الأنموذج القياسي

لغرض قياس أثر اتجاهات (قرارات) السياسة النقدية في مكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003 - 2017) وباستخدام البيانات السنوية، فقد استُخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد نظراً لوجود أكثر من متغير مستقل، وباعتماد على لبرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS NO-23).

ويُعرف الانحدار الخطي المتعدد على انه أسلوب كمي لتقدير العلاقة الخطية بين متغيرات عدة احدها متغير تابع والباقي متغيرات مستقلة، يُعتقد انها تؤثر في المتغير التابع (2). اي ان الانحدار الخطي المتعدد عبارة عن انحدار للمتغير التابع (Y) على المتغيرات المستقلة $X_1, X_2, \dots, X_n$ (3). واستخدمت الصيغ الدالية الخطية للقيم المطلقة، ويمكن توصيفها كالآتي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + e$$

جدول (4) نتائج تحليل العلاقة الدالية بين قرارات (مؤشرات) السياسة النقدية ومكونات الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي للفترة (2003-2017)

Sig	F	R ²	R ²	الدالة المقدره
0.478 ^b	0.787	0.031-	0.11	Y ₁ =14297.923 - 4.001ER - 331.973PR t =1.466 t =- 0.547 t =-1.102 sig =0.168 sig =0.595 sig =0.292
0.000 ^b	19.226	0.723	0.762	Y ₂ =199612.729 - 109.295ER - 942.635PR t =8.2306 t =- 6.006 t =-1.257 sig =0.000 sig =0.000 sig =0.233
0.000 ^b	27.058	0.788	0.819	Y ₃ =174825.335 - 91.233ER - 1562.157PR t =9.595 t =- 6.674 t =-2.726 sig =0.000 sig =0.000 sig =0.017

المصدر: مخرجات البرنامج الإحصائي (spss No 23)

بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الموجودات الأجنبية (FA) بمقدار (109.295)، (941.635) وحدة على التوالي.

أما عن تأثيرهما المعنوي، فقد اظهر اختبار (t) أن المتغير المستقل (ER) له تأثير معنوي على المتغير التابع الموجودات الأجنبية (FA). إذ كانت قيمة (t) المحتسبة (-6.006) عند مستوى احتمالية بلغت (sig=0.000). في حين تأثير المتغير المستقل (PR) غير معنوي عند مستوى (5%)، إذ بلغت قيمة (t) المحتسبة (-1.257) عند مستوى احتمالية بلغ (sig=0.233^b)، وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وهذا دليل واضح على أن سعر الصرف له تأثير واضح الموجودات الأجنبية (FA)، في حين سعر البنك (سعر السياسة) ليس له تأثير معنوي على الموجودات المحلية (FA).

أما اختبار (F) فقد بلغت قيمته المحتسبة (19.226) وعند قيمة احتمالية بلغت (sig= 0.000^b) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، ومعنى ذلك أن أنموذج الانحدار معنوي عند مستوى (5%)، ويؤكد ذلك قيمة معامل التحديد R².

أما عن تأثير كل من سعر الصرف (ER)، سعر البنك (سعر السياسة) (PR) على المتغير التابع المتمثل بالأساس النقدي (القاعدة النقدية) (MB)، فقد تُشير نتائج التقديري الى ارتفاع

أما اختبار (F) فقد بلغت قيمته المحتسبة (4.533) وعند قيمة احتمالية بلغت (sig= 0.787^b) وهي أكبر من مستوى معنوية (0.05)، وتفسير ذلك يمثل معنوية انموذج الانحدار عند مستوى (5%)، يؤكد ذلك معامل التحديد R².

أما بخصوص العلاقة بين المتغيرين المستقلين والمتمثلان في سعر الصرف (ER)، سعر البنك (سعر السياسة) (PR) والمتغير التابع المتمثل بالموجودات الأجنبية (FA)، فقد تُشير النتائج التقديرية الى ارتفاع قيمة معامل التحديد (R²)، إذ بلغت (0.762) اي ان (76.2%) من التغيرات في المتغير التابع (الموجودات الأجنبية) ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغيرين المستقلين (سعر الصرف، سعر البنك) والنسبة المتبقية والبالغة (23.8%) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج، وهذا يعكس درجة توصيف عالية للأنموذج الخطي. معنى ذلك أن اتجاهات وقرارات السياسة النقدية لها تأثير كبير على الموجودات الأجنبية (FA).

أما عن طبيعة علاقة المتغيرين المستقلين (ER) و (PR) بالمتغير التابع (FA) ومدى تأثيرهما المعنوي، فيتبين من نتائج التقدير للمعلمتين أن طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقلين (ER, PR) والمتغير التابع (DA) علاقة سالبة، تعني ان زيادة كل من (سعر الصرف ER) و (سعر البنك PR)

التوصيات

1. ضرورة وضوح المنهج الاقتصادي المتبع في إدارة الاقتصاد العراقي للوصول إلى نتائج سليمة وفاعلة عند تطبيق الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية.
2. ضرورة توافر بيئة قانونية وتشريعية وخاصة ما يتعلق منها بالناحية الاقتصادية، تساعد على أن تكون اتجاهات وقرارات السياسة النقدية تتفق و القوانين الصادرة والتشريعات.
3. يتطلب أن تكون اتجاهات وقرارات السياسة النقدية تتناسب مع المنهج الاقتصادي المعتمد في إدارة الاقتصاد.

المصادر

- البنك المركزي العراقي (2004)، قانون رقم (56) على الموقع : <https://www.iraqid.hjc.iq>
- البنك المركزي العراقي (2003). التقرير الاقتصادي السنوي 2003 ومطلع 2004، دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- البنك المركزي العراقي (2004). التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- البنك المركزي العراقي (2005). التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- البنك المركزي العراقي (2008). التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- البنك المركزي العراقي (2015). التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- البنك المركزي العراقي (2017). التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- البنك المركزي العراقي (اعوام مختلفة). النشرة الإحصائية السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، بغداد، العراق.
- الدليمي. عوض فاضل اسماعيل. (1990). النقود والبنوك. الموصل، العراق : مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر.
- الجنابي. هيل عجمي جميل. (2014). النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 2 . عمان، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع.
- الدعيمي. عباس كاظم. (2014). السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط2. عمان، الأردن : دار الصفا للنشر والتوزيع.
- علي، بن قدور و محمد، بيرير. (2019). السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، ط1. عمان، الأردن : دار الأيام للنشر والتوزيع.

قيمة معامل التحديد (R^2)، إذ بلغت (0.819) أي أن (81.9%) من التغيرات في المتغير التابع (الأساس النقدي) ناتجة عن التغيرات الحاصلة في المتغيرين المستقلين (سعر الصرف، سعر البنك) وما تبقى منها والبالغ (18.1%) تُنسب إلى متغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج، وهذا يعكس درجة توصيف عالية جداً للانموذج الخطي. معنى ذلك أن اتجاهات وقرارات السياسة النقدية لها تأثير كبير على الأساس النقدي (القاعدة النقدية MB).

أما عن طبيعة علاقة المتغيرين المستقلين سعر الصرف (ER) و سعر البنك (السياسة PR) بالمتغير التابع (MB) ومدى تأثيرهما المعنوي، فيتضح من نتائج التقدير لمعلمتيهما أن طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقلين (ER, PR) والمتغير التابع (MB) علاقة سالبة، تعني أن زيادة كل من (سعر الصرف ER) و (سعر البنك PR) بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الأساس النقدي (MB) بمقدار (92.233)، (1562.157) وحدة على التوالي.

أما عن تأثيرهما المعنوي، فقد أظهر اختبار (t) أن للمتغير المستقل (ER) تأثير معنوي على المتغير التابع الأساس النقدي (MB). إذ بلغت قيمة (t) المحتسبة (-6.674) عند مستوى احتمالية بلغت ($\text{sig}=0.000^b$) وهو أقل من مستوى معنوية (0.05). في حين كان اختبار (t) للمتغير المستقل (PR) غير معنوي، إذ بلغت قيمته (-2.726) عند مستوى احتمالية ($\text{sig}=0.017^b$)، وهو أقل من مستوى معنوية (0.05)، وهذا دليل واضح على أن سعر الصرف له تأثير واضح في الأساس النقدي (MB)، في حين سعر البنك (سعر السياسة) ليس له تأثير معنوي على الأساس النقدي (MB).

أما اختبار (F) فقد بلغت قيمته المحتسبة (19.226) وعند قيمة احتمالية بلغت ($\text{sig}=0.000^b$) وهي أقل من مستوى معنوية (0.05)، ومعنى ذلك أن أنموذج الانحدار معنوي عند مستوى (5%)، ويؤكد ذلك قيمة معامل التحديد R^2 .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. أن كل من سعر الصرف، سعر البنك (سعر السياسة) ليس لهما تأثير معنوي واضح على الموجودات المحلية (DA).
2. أن اتجاهات وقرارات السياسة النقدية لها تأثير كبير على الموجودات الأجنبية (FA).
3. أن اتجاهات وقرارات السياسة النقدية لها تأثير كبير على الأساس النقدي (القاعدة النقدية MB).